E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2004/33
5 January 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة الستون

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم

حالة حقوق الإنسان في ميانمار

تقرير مقدم من السيد باولو سيرجيو بينهيرو، المقرر الخاص

(A) GE.04-10031 170204 180204

موجز

أنشأت لجنة حقوق الإنسان في قرارها ٥٨/١٩٩٢ ولاية المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في ميانمار، ومددت هذه الولاية أخيراً في القرار ١٢/٢٠٠٣. وقد طلبت اللجنة في قرارها إلى المقرر الخاص أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين وتقريراً إلى اللجنة في دورتها الستين. وبناء على ذلك، قدم المقرر الخاص تقريراً مؤقتا إلى الجمعية العامة (A/58/219). أما التقرير الحالي فيستند إلى نتائج بعثته الخامسة لتقصي الحقائق التي قام بها إلى ميانمار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وإلى المعلومات التي تلقاها لغاية ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، ويتعين أن يُقرأ بالاقتران مع تقريره المؤقت.

وراعى المقرر الخاص على الدوام عند اضطلاعه بولايته حالة كل مجموعات حقوق الإنسان. ويشدد في هذا التقرير على الحقوق المدنية والسياسية في سياق عملية الانتقال السياسي وإرساء الديمقراطية، إذ هو يؤمن بضرورة تقييم الأحداث الحاسمة والتطورات الجديدة في مجال تعزيز تلك الحقوق وحمايتها، التي جدت أثناء الفترة التي يشملها التقرير. لذلك، فهو يركز الآن على العديد من القضايا ذاتها التي كان قد أثارها عند تعيينه منذ ثلاث سنوات مضت، لأن التقدم الذي أُحرز منذ ذلك الحين حتى النصف الأول لعام ٢٠٠٣، وإن كان مشجعاً، فهو لم يكن كافياً، وكذلك لأن الأحداث التي حصلت في ديباين في ٣٠ أيار/مايو أدت إلى تراجع كبير في حالة حقوق الإنسان في ميانمار. ولعكس هذا التردي، يجب الإفراج فوراً ودون شروط عن كل الذين جرى احتجازهم أو إخضاعهم للإقامة الجبرية منذ ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣، ويجب تعويض الضحايا الذين بقوا على قيد الحياة وأسر الأفراد الذين فارقوا الحياة، كما يجب إعادة فتح مكاتب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية فوراً.

ويطلب المقرر الخاص، شأنه في ذلك شأن الجمعية العامة، إلى السلطات في ميانمار ببدء تحقيق كامل ومستقل بشأن أحداث ديباين والاعتماد في ذلك على التعاون الدولي. وينبغي أن تُعلن نتائج التحقيق، ويُساءل كل من تثبت مسؤوليته.

واعتبر بعض أعضاء المجتمع الدولي خريطة الطريق للانتقال إلى الديمقراطية، التي تشتمل على سبع نقاط والتي أعلن عنها الوزير الأول الجديد المعين في آب/أغسطس ٢٠٠٣، بمثابة المبادرة الإيجابية على درب عملية الانتقال السياسي. ولدى اضطلاع المقرر الخاص بمهمته الأخيرة، كانت الحكومة قد أعلنت عن إعادة إنشاء ثلاث لجان معنية بالإعداد لإعادة تنظيم المؤتمر الوطني، وهي: `١` لجنة تنظيم المؤتمر الوطني المعنية بالإشراف على صياغة دستور جديد؛ `٢` لجنة العمل المعنية بتنظيم المؤتمر الوطني؛ و`٣` اللجنة الإدارية لتنظيم المؤتمر الوطني. وأحاط المقرر الخاص علماً أن هذه اللجان لا تضم في عضويتها أي عضو من أعضاء الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية أو أي حزب سياسي آخر ولا ممثلين عن القوميات العرقية.

وجمع المقرر الخاص أثناء زيارته الإرشادات الكافية فيما يتعلق برأي وموقف مجلس الدولة للسلام والتنمية وأطراف أخرى بشأن خريطة الطريق، وبوجه خاص المؤتمر الوطني. واستنتج أن المبادئ التي وضعها المؤتمر الوطني السابق، وعددها ١٠٤، سوف تشكل نقطة الانطلاق بالنسبة للمؤتمر الوطني؛ وأن كل الأحزاب السياسية سوف يمكنها المشاركة في المؤتمر على قدم المساواة بوصفها إحدى فئات المشاركين الثمانية المؤهلة للانتخاب؛ وأن انتخابات جديدة سوف تُجرى وفقاً للدستور الجديد. ورداً على سؤاله المحدد بشأن مشاركة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، أُبلغ المقرر الخاص أن من المزمع أن تشارك الرابطة في المؤتمر الوطني على قدم المساواة مع الأحزاب السياسية الأخرى، وأن الأمر يتوقف الآن على رغبة الرابطة في أن تتقدم وتنضم إلى العملية.

ويرى المقرر الخاص أن تنفيذ خريطة الطريق، والانتقال السياسي إلى نظام مدني يجب أن ترافقهما تغييرات حقيقية وملموسة على أرض الواقع باتجاه عملية حرة وشفافة وشاملة حقاً، تشرك جميع الأحزاب السياسية، والقوميات العرقية، وأعضاء المجتمع المدني. ولا يمكن، ولن يمكن، أن تكلل بالنجاح أي عملية انتقال سياسي على درب الديمقراطية لا ترسِّخ بثبات مبادئ حقوق الإنسان كفكرة أساسية. وإن المقرر الخاص مقتنع، كما عبَّر عن ذلك لكل محدّثيه في الحكومة، بأن مبادئ حقوق الإنسان ينبغي أن توجه خريطة الطريق، ليس فقط في جوهرها أو في مراحلها النهائية، وإنما خلال عملية التنفيذ برمتها بدءاً من الخطوات التمهيدية.

ولذلك، يعتبر المقرر الخاص أن أكثر المتطلبات إلحاحاً اليوم هي إزالة كل القيود المتبقية على حريات التعبير، والتنقل، والإعلام، والاجتماع، وتكوين الجمعيات؛ وإلغاء التشريعات "الأمنية" ذات الصلة؛ والإذن بفتح وإعادة فتح مكاتب الأحزاب السياسية في كل مكان من البلد. كما ينبغي ألاّ تحدث أي توقيفات أخرى بسبب الأنشطة السياسية السلمية. ويجب على الفور إعادة حرية التنقل والنشاط السياسي لـ داو أونغ سان سو كي، وقادة وأعضاء الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية الآخرين، لضمان مشاركتهم المبكرة في المرحلة الأولى من المؤتمر الوطني.

وسوف يساعد تنفيذ هذه المبادرات في خلق بيئة مخولة، ستسمح بإجراء نقاشات مفتوحة ومتنوعة بين الحكومة، والأحزاب السياسية، والقوميات العرقية، وممثلين عن عيّنة واسعة من قطاعات المجتمع المدني. كما يرى المقرر الخاص أن المبادئ ذاتها يجب أن تنطبق على أشغال المؤتمر الوطني إذا أريد ضمان نجاحه.

ويرحب المقرر الخاص بالإفراج مؤخراً عن بعض السجناء السياسيين، إلا أنه يؤكد من جديد، ومرة أخرى، على ضرورة الإفراج الفوري واللامشروط عن كل السجناء السياسيين. ويحث الحكومة على النظر في التجربة التي اكتسبتها ميانمار عبر تاريخها فيما يتعلق بتدابير العفو السياسي، ويرى أن العفو الشامل سوف يشكل الطريق الأفضل: الإفراج عن كل السجناء السياسيين كيما يتسنى لهم حينئذ أداء دور إيجابي في عملية الانتقال السياسية المقبلة.

واكتشـــف المقـــرر الخاص بعض الدلالات التي توحي بانتشار ممارسة تجنيد الأطفال في صفوف القوات الحكومية، وكذلك في صفوف الجيوش المتمردة. كما أُبلغ عن انتشار ممارسة إجبار المدنيين على الخضوع للتدريب العسكري، إلا أن الأسس القانونية لهذه الممارسة وأغراضها تبقى غير واضحة.

ولا يـــزال المقـــرر الخاص قلقاً إزاء الادعاءات المستمرة بالانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في مناطق الأقليات العرقية، بما فيها ولاية شان. وبالرغم من جهوده في سبيل متابعة الاضطلاع بالتقييم المستقل الذي اقترح إجراؤه في ولاية شان، فإنه لم يُتوصَّل حتى الآن إلى اتفاق بشأن صيغه المقترحة.

وإن معاناة المستضعفين في ميانمار أمر لا شك فيه. ويعي المقرر الخاص الأنشطة التي تضطلع بها الجهات المقدمة للمساعدة من أجل معالجة المعاناة في مجالات مثل الصحة، والحماية، والتعليم، والتوظيف. ومع ذلك، يجب القيام بالمزيد؛ فلا يمكن القبول بأن يدفع المستضعفون في ميانمار ثمن سياسات اقتصادية لا تركز بما فيه الكفاية على الفقراء. ويرحب بمبادرة فريق الأمم المتحدة القطري بتحديد أوجه الضعف في ميانمار، ومن ثم تصميم استراتيجية لمعالجتها.

ويشـــعر المقرر الخاص بضرورة تقاسم بعض الاستنتاجات الأولية بشأن أثر العقوبات الأخيرة على حياة المستضـــعفين في ميانمار. وتبدو النساء والبنات معرضات إلى حد بعيد لخطر الاتجار بهن واستغلالهن، أو الالتحاق بصـــفوف المهاجرين غير الشرعيين، وبوجه خاص اللائي تركن قراهن بحثاً عن العمل في المصانع، واللائي يجدن أنفســـهن اليوم دون عمل ودون مكان يرجعن إليه. ويرى أن العقود العديدة من الإدارة الاقتصادية السيئة تحت إشراف السلطات في ميانمار إنما تمثل عاملاً هاماً للمشقة التي يصفها التقرير. ويشجع المقرر الخاص الجهات المعنية عـــلى تقـــديم المساعدة الإنمائية لرصد التطورات في هذا المجال عن كثب، لا سيما في سياق تحديد أوجه الضعف وتصميم استراتيجية لمعالجتها.

المحتويات

		الفقـــــرات	الصفحة
مقدمة	.....	١ - ٣	٦
أولاً-	الزيارة إلى ميانمار والأنشطة المتصلة بها.....	٤ - ١١	٦
ثانياً-	التطورات المتصلة بحقوق الإنسان	١٢- ٥٣	٨
	ألف- أحداث ٣٠ أيار/مايو.....	١٢-٢١	٨
	باء- السجناء السياسيون.....	٢٢-٢٦	١١
	جيم- المؤتمر الوطني.....	٢٧-٣٦	١٢
	دال- ظروف الاحتجاز	٣٧-٤٢	١٥
	هاء- العنف الديني.....	٤٣-٤٦	١٧
	واو- التقييم المستقل للحالة في ولاية شان	٤٧-٥٠	١٨
	زاي- الأطفال الجنود.....	٥١-٥٢	١٨
	حاء- التدريب العسكري الإجباري للمدنيين.....	٥٣	١٩
ثالثاً-	مسائل أخرى	٥٤-٦٢	١٩
	ألف- التعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري وأعضاء الجهات الأخرى المعنية بتقديم المساعدة	٥٤-٥٩	١٩
	باء- آثار العقوبات	٦٠-٦٢	٢٠
رابعاً-	الملاحظات الختامية والتوصيات	٦٣-٧٢	٢٢
المرفق:	قائمة المحتجزين الذين استجوبهم المقرر الخاص في سجن اينسين (في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣)		٢٤

مقدمـــة

١- أنشـــأت لجنة حقوق الإنسان في قرارها ٥٨/١٩٩٢ ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، ومددت هذه الولاية مؤخراً في القرار ١٢/٢٠٠٣ (الذي وافق عليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمقرره ٢٣٩/٢٠٠٣).

٢- وقـــد طلبت اللجنة في قرارها ١٢/٢٠٠٣ إلى المقرر الخاص أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين، وتقريراً إلى اللجنة في دورتها الستين (الفقرة ٦(أ)). وبناءً على ذلك قدم المقرر الخاص تقريراً مؤقتاً إلى الجمعية العامة (A/58/219). ويستند التقرير الحالي إلى النتائج التي أسفرت عنها البعثة الخامسة لتقصي الحقـــائق الـــتي قـــام بها إلى ميانمار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ وإلى المعلومات التي تلقاها لغاية ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، ويجب أن يقرأ بالاقتران مع تقريره المؤقت.

٣- وعند اضطلاعه بولايته، راعى المقرر الخاص على الدوام حالة كل مجموعات حقوق الإنسان. ويؤكد في هـــذا الـــتقرير على الحقوق المدنية والسياسية في سياق عملية الانتقال السياسي وإرساء الديمقراطية، التي يندرج رصدها ضمن الصلاحيات التي تشملها ولايته، إذ إنه يؤمن بضرورة تقييم الأحداث الحاسمة والتطورات الجديدة التي حصلت أثناء الفترة التي يشملها التقرير، فيما يتعلق بتعزيز تلك الحقوق وحمايتها.

أولاً - الزيارة إلى ميانمار والأنشطة المتصلة بها

٤- عقـــب رســـالته الموجهة إلى حكومة ميانمار في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣، التي يطلب فيها الإذن للاضطلاع بـــزيارة عاجلة إلى البلد بغية إجراء تقييم للحالة مباشرة في أعقاب أحداث ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣، أجرى المقرر الخاص، في ٢٦ آب/أغسطس، مشاورات مع الممثل الدائم لميانمار لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، صاحب السعادة الســـفير مـــيا تـــان. وفي تلك المناسبة، أشير على المقرر الخاص بإجراء "بعثة اعتيادية" إلى ميانمار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ كـــيما يتسنى له إعداد تقرير مستكمل عن الحالة في ميانمار، يقدمه إلى الجمعية العامة. غير أن السفير أشار على المقـــرر الخاص بأن الظروف، في ضوء الحالة السائدة في البلد، غير مواتية للمضي قدماً في إجراء تقييم مستقل للادعاءات المـــتعلقة بانـــتهاكات حقوق الإنسان في ولاية شان، وفقاً لما خططه المقرر الخاص. وفي ٢٩ آب/أغسطس، وجه المقرر الخـــاص رسالة إلى السفير يقترح فيها السفر إلى ميانمار في الفترة بين ٣١ تشرين الأول/أكتوبر و٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وفي النهاية، اتُّفِقَ على أن تجرى الزيارة في الفترة بين ٣ و٨ تشرين الثاني/نوفمبر.

٥- وكانـــت هذه البعثة الخامسة لتقصي الحقائق التي يضطلع بها المقرر الخاص. وقد جرت في سياق يختلف كثيراً عن ذلك الذي ميَّز زياراته السابقة. ومنذ زيارته السابقة في آذار/مارس ٢٠٠٣، تميزت حالة حقوق الإنسان وعملية المصالحة الوطنية بنكسات هامة أعقبت أحداث ٣٠ أيار/مايو.

٦- ولقي المقرر الخاص تعاوناً كاملاً من الحكومة في تيسير بعثته، ولذلك يعرب مرة أخرى عن تقديره لها. وتمكن من تنفيذ برنامجه كاملاً، وتمتع بحرية كاملة في الحركة والوصول إلى الأشخاص العاديين وغيرهم من المعنيين.

٧- وكان المحاورون الحكوميون الرئيسيون الذين التقى بهم المقرر الخاص أثناء بعثته، هم الوزير الأول، الفريق الأول كين نيونت؛ والسكرتير الثاني لمجلس الدولة للسلم والتنمية، الفريق الأول تاين سائن؛ ووزير الخارجية، أو ويـن أونغ، ونائبه، أو كين ماونغ وين؛ ووزير الداخلية، العقيد تين هلانغ؛ ورئيس دائرة المخابرات العسكرية، الفريق الأول تان تون؛ والمدير العام لإدارة السجون؛ وممثلون عن اللجنة الحكومية لحقوق الإنسان، ولجنة تنظيم المؤتمر الوطني. وزار المقرر الخاص سجن اينسين المركزي حيث استجوب ١٩ سجيناً سياسياً (انظر المرفق).

٨- وقابل المقرر الخاص الأمينة العامة للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، داو اونغ سان سو كي، وثلاثة أعضاء في اللجنة التنفيذية المركزية للرابطة كانوا قيد الإقامة الجبرية[(١)]. كما التقى أيضاً أعضاء من الأحزاب القومية الإثنية وغيرها من الأحزاب السياسية، وفريق الأمم المتحدة القطري، وأعضاء السلك الدبلوماسي، ومجتمع الأعمال التجارية الدولية والمحلية، ووسائط الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني الدولية، وكذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومركز الحوار الإنساني. كما قام بزيارة إلى المعرض المفتتح مؤخراً حول فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي يبيّن الجهود المبذولة من طرف سلطات ميانمار والجهات المقدمة للمساعدة الإنمائية لمحاربة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٩- وفي طريقه إلى ميانمار ومنها، توقف المقرر الخاص في تايلند (٢٩ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، ثم ٩ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر) ليجتمع بالمدير العام لدائرة المنظمات الدولية، ومسؤولين آخرين في وزارة الشؤون الخارجية التايلندية، ومسؤولين في الأمم المتحدة، وممثلين عن السلك الدبلوماسي والأوساط الأكاديمية، ووسائط الإعلام، والمنظمات غير الحكومية. كما استمع المقرر الخاص وفريقه[(٢)] إلى شهادات من أفراد كانوا على علم مباشر بظروف انتهاكات حقوق الإنسان التي حصلت قبل أحداث ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣ في ديباين، وأثناءها وبعدها.

١٠- وفي ١١ تشرين الأول/نوفمبر، سافر المقرر الخاص إلى نيويورك لتقديم تقريره المؤقت، وقدم بياناً إلى الجمعية العامة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ عرض فيه انطباعاته واستنتاجاته الأولية عن بعثته الأخيرة، التي ترد بمزيد من التفصيل في هذا التقرير في ضوء المعلومات المتلقاة أثناء البعثة وبعدها.

١١- واجتمع المقرر الخاص، أثناء وجوده في مقر الأمم المتحدة، بالمفوض السامي لحقوق الإنسان بالإنابة، وممثلين عن حكومة ميانمار ودول أخرى، والمنظمات غير الحكومية، كما عقد جلسة لإطلاع الصحفيين.

ثانياً – التطورات المتصلة بحقوق الإنسان

ألف – أحداث ٣٠ أيار/مايو

١٢- قام المقرر الخاص، في تقريره المؤقت، بتوثيق الأحداث التي وقعت في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣ في ديبايين، كما نقلتها سلطات ميانمار ومصادر موثوقة أخرى، كما شاطر قراءته الأولية للحادثة، بالاستناد إلى المعلومات المتاحة زمن التحرير (انظر الوثيقة A/58/219، الفقرات من ١٠ إلى ١٧ ومن ٢٣ إلى ٢٥). وتمكن أثناء بعثته الأخيرة من إكمال معلوماته بشأن الحادثة وذلك من خلال استجواب ٨ ضحايا، وشهود عيان، إلى جانب النقاشات التي أجراها مع السلطات ومع داو أونغ سان سو كي. كما تمكن من الوصول إلى قرائن في شكل شرائط وصور فوتوغرافية قدمتها السلطات ومصادر موثوقة أخرى. وتلقى المقرر الخاص بناءً على طلبه تقريراً لم يسبق نشره بشأن النتائج التي أفضى إليها التحقيق الرسمي. ومن خلال ما سمعه وشاهده أثناء بعثته، واستناداً إلى الشهادات التي أدلى بها شهود عيان، فإن المقرر الخاص مقتنع بقيام قرينة ظاهرة على أن حادثة ديبايين ما كانت تحصل لولا تواطؤ موظفي الدولة. وتبيّن القرائن التي توصل المقرر الخاص إلى جمعها أن تزايد عدد أنصار داو أونغ سان سو كي، لا سيما في الفترة بين ٢٥ و٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣، رافقه تصاعد التهديدات، والاستفزاز، والمضايقة، والتخويف، والبلطجة، وأعمال العنف المنسقة بمشاركة المعارضين للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية و/أو الذين كانت لهم صلة ما بالهيئات التابعة للحكومة. وينتاب المقرر الخاص قلق شديد لأن السلطات لم تعالج تطور الحالة بالطرق السلمية ووفقاً لمبادئ حقوق الإنسان، لتتجنب بذلك خسائر في الأرواح البشرية ومعاناة لا لزوم لها.

١٣- وفي انتظار إصدار تقرير الحكومة، يرى المقرر الخاص ضرورة مشاطرة تقييمه الأولي للحادثة الذي أعده بالاستناد إلى المعلومات التي جمعها حتى ذلك الحين من خلال تقصيه للحقائق. ويوم الحادثة (٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣) حوالي الساعة ٩/٠٠، غادرت داو أونغ سان سو كي وجماعتها مونيوا باتجاه مدينة بوتالين. وفي الطريق، توقف الجميع عند دير زاوتيكا إجلالاً للرهبان هناك. وعند الوصول إلى بوتالين بعد الظهر بقليل، ألقت داو أونغ سان سو كي خطاباً ونظمت احتفالات بمناسبة افتتاح المكتب البلدي المحلي للرابطة وإنشاء جناح شبيبة الحزب. وحوالي الساعة ١٨/٠٠، اتجهت القافلة نحو مدينة ديبايين. وفي طريقها، توقفت برهة في قرية سانغيبين، حيث حيَّت داو أونغ سان سو كي سكان القرية، معبِّرة لهم عن مساندتها المعنوية، وقامت بزيارة عائلة وين مينت أونغ، وهو عضو برلماني منتخَب ينتمي إلى الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، تبين أنه تم إيقافه قبل أيام قليلة بسبب الدور الذي قام به في الإعداد لزيارتها. وحوالي الساعة ١٩/٠٠، استأنف موكب السيارات، الذي كان يتألف من ١١ سيارة و١٥٠ دراجة نارية على الأقل، رحلته إلى ديبايين.

١٤- ولدى وصولهم قرب قرية كي، حوالي الساعة ١٩/٣٠-٢٠/٠٠، بدأ ظلام الليل يخيم. وتفيد الشهادات أن راهبين أو أكثر، أو أشخاصاً يرتدون زي الرهبان، ظهروا أمام موكب السيارات وسألوا داو أونغ سان سو كي أن تتكلم إلى الأهالي. وانفجر العنف لما شرع حوالي ٥٠ شخصاً يركبون شاحنة كانت تتعقب موكب السيارات، في الهجوم على القافلة، ليلتحق بهم آخرون كانوا يركبون ما يزيد على ١٠ حافلات وشاحنات، كانت مصابيحها الأمامية مضاءة، وكانت تلاحق القافلة منذ أن غادرت بوتالين، وقد حُشِد على متن كل واحدة منها ٣٠ إلى ٤٠ شخصاً. وبدا على القافلة نوع من التردد إلى أن انهال الأشخاص الذين كانوا يرتدون زي الرهبان، كما لو كانوا قد تلقوا أمراً بذلك، على السيارات، بما فيها السيارة التي كانت تركبها داو أونغ سان سو كي، يهشمون نوافذها بأوتاد الخيزران. ويبدو أن السلطات المحلية قد أجبرت سائقي الشاحنات على المشاركة.

١٥- وكان المعتدون، بمن فيهم الذين كانوا يرتدون زي الرهبان، من المدنيين الذين كانوا يحملون أشرطة بيضاء على أذرعهم. وقد سبق أن شوهد أفراد يحملون نفس الأشرطة قبل الحادثة في قرية صغيرة، وتبين صور لموقع الهجوم أُخِذت بعد بضعة أيام، وجود أشرطة بيضاء منتشرة على الأرض. وبدا أن زعيماً أو أكثر كانوا يعطون الأوامر للمعتدين. وقد استهدف العنف كلاً من الأشخاص الذين كانوا في القافلة وسكان القرية الذين تجمعوا بأعداد تتراوح بين ٢٠٠ و٥٠٠ شخص لتحية داو أونغ سان سو كي وجماعتها. وفي حين مكث البعض من أفراد القافلة في سياراتهم، نزل آخرون وحاولوا الاختفاء في الحقول؛ ولم تسلم من الهجوم لا هذه المجموعة ولا تلك. واستخدم المعتدون أوتاداً خيزرانية وخشبية وقضباناً حديدية. كما رمى المعتدون الناس بالحجارة، ويقال إنهم ضايقوا النساء ومزقوا ملابسهن وانتزعوا حليِّهن، كما استولوا على الأمتعة الشخصية من السيارات. ويُذكَر أن المعتدين رددوا بصوت عالي "كفّوا عن تسميتنا كيانتفوت"، مع العلم أن كيانتفوت هي عبارة ازدرائية تُستخدم للإشارة إلى أعضاء الرابطة الوحدوية للتضامن والتنمية، وهي منظمة شعبية موالية للحكومة. وحسب الشهادات المتلقاة، كان ما بين ٥٠ و٧٠ شخصاً ملقى على الطريق، إما جرحى أو قتلى. وحوالي الساعة ٢١/٠٠ انتهت أعمال العنف.

١٦- ويُذكر أن حوالي ثماني مركبات، ومن بينها شاحنات، وصلت إلى مكان الحادثة بعد أن هدأ الوضع. وغطى راكبوها الجثث ببطانيات وشحنوها على الشاحنات. ويُزعم أن البعض ممن نقلوا الجثث كانوا يرتدون زياً عسكرياً. كما أنهم نظفوا الطريق مستعملين لهذا الغرض أغصاناً اقتلعوها من الأشجار المحيطة.

١٧- ويُروى أن كشافين سبقوا القافلة على متن سيارة لجمع المعلومات. وقد أوقفهم ضباط من الشرطة يرتدون الزي الرسمي وأخذوهم إلى مجمع مباني حكومية قرب مركز تفتيش، حيث خضعوا لتفتيش من طرف رجال الشرطة، وكُبِّلت أيديهم وحُبسوا في إحدى الحجرات. ثم نُقلوا في المساء على متن شاحنة حيث قضوا الليلة. ومن الشاحنة، لم يستطيعوا مشاهدة الهجوم على القافلة، ولكنهم يزعمون أنهم سمعوا صراخاً وصوت

أشـــخاص كانوا يُضربون. أما هم أنفسهم، فلم يُضربوا، ولكنهم هُددوا بالسجن لأمد طويل، وتعرض بعضهم للتهديد بسلاح ناري. وعند مركز التفتيش، كان الشخص الذي يُزعم أنه كان يعطي الأوامر، وينادى بـ "القائد" وكان يرتدي جزءاً من زي عسكري.

١٨- وكانت داو أونغ سان سو كي تتقدم صحبة شخصين آخرين على موكب السيارات في الجزء المغطى من شاحنة صغيرة؛ وكان أشخاص آخرون يركبون الجزء الخلفي المكشوف للشاحنة. وعند الهجوم على الشاحنة، دفع أحـــد رفيقيها برأسها نحو الأسفل وحماها بجسمه، في حين شق السائق الطريق وصولاً إلى يي - وو، وهي مدينة تقع وراء ديباين. وعند مدخل المدينة، أُجبروا على الوقوف بسبب قضيب وُضع بعرض الطريق.

١٩- وبعدئذ أُخذت داو أونغ سان سو كي ورفاقها إلى مركز الشرطة في يي - وو، حيث بقوا في غرفة تشبه غرفة الضيافة حتى الساعة ١/٠٠. وفي آخر صباح نفس اليوم، قيل لها إن تدابير اتُخذت لنقلها إلى مكان آخر. وأدركت آنذاك أن وو تين أُو وآخرين من القافلة ممن تخلفوا عنها كانوا متواجدين أيضاً في يي - وو. ولما رفضت الانصراف دون الآخرين، نقلتها شرطيات على متن سيارة وانطلقن بها ليتوقفن مرتين، الأولى عند بيوت الراحة الـــتابعة لكتيـــبة الدبابات السادسة، ثم في بيت ضيافة تابع للجيش في مينبو. وبعد ٢٤ ساعة من السير، وصلت السيارة إلى سجن ايسين الساعة ٨/٢٠ من يوم ١ حزيران/يونيه. وهناك، وُضعت في بيت صغير بمبنى السجن حتى ٢٤ حزيران/يونيه، يوم نُقلت إلى يي - غاونغ ياكتا في المخيم العسكري في يي - مون. وغادرت المخيم في ١٦ أيلول/سبتمبر باتجاه المستشفى للخضوع لعملية جراحية. ومكثت في المستشفى مدة ١٠ أيام لتعود إلى البيت في ٢٦ أيلول/سبتمبر.

٢٠- وشـــكّلت أحداث ٣٠ أيار/مايو والتطورات المتصلة بها التي يصفها المقرر الخاص في تقريره المؤقت وفي الـــتقرير الحالي ترديا لأوضاع حقوق الإنسان، وصارت عاملاً حاسماً في تغير موقف المجتمع الدولي إزاء ميانمار. وتعـــرض مجلس الدولة للسلم والتنمية لإدانة دولية منقطعة النظير، أسفرت عن تشديد العقوبات الدولية المسلَّطة على البلد.

٢١- وإن التقويم الفعال لانتهاكات حقوق الإنسان التي حصلت أثناء الحادثة من شأنه أن يعطي للبلد وجهة أخلاقية تقوده على درب المصالحة الوطنية وإرساء الديمقراطية. فالأمر لا يتعلق بالبحث عن الثأر أو اتخاذ موقف سياســـي متحيز. فترك هذه الفرصة تمر دون تحقيق المصالحة سوف يؤدي إلى تطورات سلبية أكثر. لذلك، اقترح المقرر الخاص على مجلس الدولة للسلم والتنمية أن يفسح لـــه المجال لإجراء تقييم مستقل لحادثة ديباين بموجب ولايته، أو أن يقدم المساعدة في إجراء تحقيق كامل ومستقل.

باء- السجناء السياسيون

٢٢- بالرغم من النداءات المتكررة التي وجهها المقرر الخاص إلى الحكومة من أجل الكف عن أي توقيفات جديدة، تلقى معلومات تفيد بحصول ٢٥٠ حالة توقيف جديدة منذ ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣. ومع ذلك، تذكر آخر الأرقام الصادرة عن الحكومة أن ١٥٣ شخصاً جرى توقيفهم في إطار حادثة ديباين، تم حتى الآن الإفراج عن ١٢٥ منهم، بمن فيهم السجناء الثمانية المفرج عنهم في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، أي بعد يوم من مغادرة المقرر الخاص للبلد، و١٦ آخرين أطلق سراحهم يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر. ويعتبر المقرر الخاص، استناداً إلى إعادة التدقيق والفحص للأرقام الواردة من مصادر مختلفة، أن عدد المحتجزين المتبقين يفوق الرقم الرسمي.

٢٣- ويرحب المقرر الخاص بالإفراج عن سجناء آخرين، بمن فيهم مجموعة تتألف من ٥٨ شخصاً أُطلق سراحهم في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ لأسباب إنسانية، منهم ٤٩ امرأة إما حوامل أو أمهات لأطفال صغار، وتسعة سجناء تتعدى أعمارهم ٦٥ سنة. ولم يكن بينهم أي سجين رأي. وعلاوة على ذلك، يرحب المقرر الخاص أيضاً بالإفراج عن خمسة من كبار أعضاء الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، بعد زهاء ستة أشهر من الإقامة الجبرية، وهم هيلا بي، ويونيت واي، وتان تون، وسوي مينت، المفرج عنهم يوم ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، ولون تين الذي أُفرج عنه يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر. ويرجو المقرر الخاص أن يعقب هذه الإفراجات فوراً الإفراج اللامشروط عن كل السجناء السياسيين الآخرين.

٢٤- وتبقى أسباب توقيف هؤلاء الأفراد تعسفية إلى حد بعيد، إذ إنها تستند إلى التشريعات التي تجرم ممارسة الحقوق الأساسية وحريات التعبير، والإعلام، والحركة، والتجمع، وتكوين الجمعيات، بما في ذلك اللجوء إلى بعض أحكام القانون الجنائي. ويمكن ذكر مثال زاو تيت اهتاو، وهو ناشر المجلة الرياضية فيرست إيلفن، وعضو في الحزب الديمقراطي من أجل مجتمع جديد، الذي تم اعتقاله صحبة آي مينت، وزاو زاو، وزار نانغ اهتون، وني وين، وشوي مان، وتان هتون، وميو هتواي، وناي مين كي[٣]. ويُذكر أن هؤلاء الأفراد التسعة اعتقلوا جميعاً يوم ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٣، وأدينوا، وحكمت عليهم المحكمة العسكرية في يان غون بالإعدام، في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، بموجب أحكام المادة ١/١٢٢ من القانون المتعلق بالخيانة العظمى، بدعوى محاولتهم اغتيال زعماء مجلس الدولة للسلم والتنمية. ويقال إن مسؤولاً في الحكومة، وهو العقيد سان بونت، أعلن في ٢٦ تموز/يوليه أن مصالح الأمن أحبطت خطة لتنفيذ سلسلة من الهجمات بالقنابل. كما اتُهم هؤلاء الأشخاص بأن لهم اتصالات مع منظمات سياسية في المنفى. وقد أثار المقرر الخاص هذه الحالة من خلال نداء عاجل وجهه إلى سلطات ميانمار في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، والمقرر الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير.

٢٥- ويشدد المقرر الخاص من جديد على ضرورة إصدار عفو عام يشمل جميع السجناء السياسيين كـ "مقياس" للانتقال السياسي السليم (لمزيد من المعلومات بشأن العفو، انظر تقرير المقرر الخاص E/CN.4/2002/45، الفقرات من ٤١ إلى ٤٧). وإن التاريخ السياسي في ميانمار يزخر بالأمثلة عن قوانين العفو التي يمكن أن تشجع الحكومة على متابعة مثل هذه المبادرة في هذا الظرف بالذات.

٢٦- وفيما يتعلق بالظروف الراهنة المحيطة بحالة داو أونغ سان سو كي، أحاطت السلطات المقرر الخاص علماً أنها لم تعد قيد الاحتجاز بموجب أي حكم من التشريعات "الأمنية". ومع ذلك، يظل خطها الهاتفي مقطوعاً، وتبقى الإجراءات الأمنية الخاصة بها قائمة. وفي الواقع، تبقى ظروفها مماثلة لظروف أي شخص خاضع للإقامة الجبرية. وقد أوضحت للمقرر الخاص أنها لن تقبل الحرية لنفسها إلى أن يتم الإفراج عن كل الذين أوقفوا منذ ٣٠ آيار/مايو ٢٠٠٣. وحسب علمه، لم تقدم السلطات أي عرض بإطلاق سراحها، ولكنها تزعم في الوقت ذاته أنها على اتصال منتظم معها وأن هذه الاتصالات إيجابية.

جيم- المؤتمر الوطني

٢٧- شرعت حكومة ميانمار في الإعداد لإعادة تنظيم المؤتمر الوطني المؤجل منذ عام ١٩٩٦. ويشكل إحياء المؤتمر الوطني الخطوة الأولى في إطار خريطة الطريق من أجل المصالحة الوطنية والانتقال نحو الديمقراطية، التي تحتوي على سبع نقاط، والتي قدمها الوزير الأول الجديد، الفريق الأول كين نيونت، في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣. وتتمثل العناصر الأخرى الواردة في خريطة الطريق فيما يلي: `١` التنفيذ التدرجي للعملية الضرورية لإحلال "نظام ديمقراطي حقيقي يتسم بالانضباط"؛ `٢` صياغة دستور جديد؛ `٣` اعتماد الدستور الجديد من خلال استفتاء وطني؛ `٤` إجراء انتخابات حرة ونزيهة؛ `٥` دعوة الهيئات المنتخبة إلى الانعقاد؛ و`٦` بناء أمة "حديثة متقدمة وديمقراطية"، بواسطة قادة الدولة المنتخبون والهيئات الحكومية التي ستنشئها الهيئة التشريعية.

٢٨- ولدى الإعلان عن هذه الخطوات، لاحظ المقرر الخاص أنها تمثل أهدافاً عامة جداً وعريضة، ولا تشتمل على أية أُطر زمنية محددة. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الأهداف السياسية تبقى مرهنة بتحقيق السلم والاستقرار، والوحدة الوطنية، والتنمية الاقتصادية، وهي جميعاً مهام ضخمة واجهتها الحكومات المتعاقبة في ميانمار. كما أنه لم يتضح أي دور، إن كان هناك دور، سوف يخوّل للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، التي فازت بالانتخابات العامة لعام ١٩٩٠، والأحزاب الأخرى المؤيدة للديمقراطية، بأن تؤديه في إطار العملية السياسية المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك، ليس هناك أية دلالات عن كيفية إنشاء المؤتمر الوطني أو عن تاريخ تنظيمه.

٢٩- وفي غضون اضطلاع المقرر الخاص ببعثته الأخيرة، كانت الحكومة قد أعلنت إعادة تشكيل الهيئات الثلاث المفوضة للإعداد لإعادة تنظيم المؤتمر الوطني، وهي `١` لجنة تنظيم المؤتمر الوطني، التي تتألف من ١٨

عضـــواً، والمعنية بالإشراف على صياغة الدستور، ويترأسها السكرتير الثاني لمجلس الدولة للسلم والتنمية، اللواء الأول تـــاين ساين، الذي جرى تعيينه مؤخراً (٦ أيلول/سبتمبر)؛ `٢` لجنة العمل المعنية بتنظيم المؤتمر الوطني، وعدد أعضائها ٣٥ (٢ تشرين الأول/أكتوبر)؛ و`٣` اللجنة الإدارية لتنظيم المؤتمر الوطني، وعـــدد أعضائها ٤٣ (٢١ تشـــرين الأول/أكتوبر). ولاحظ المقرر الخاص أن هذه الهيئات لم تشمل أي أعضاء من الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية ولا أي حزب سياسي آخر ولا أي ممثلين عن القوميات العرقية. كما نظمت الرابطة الوحدوية من أجل التضامن والتنمية مظاهرات جماهيرية في شتى أنحاء البلاد لمساندة خريطة الطريق، يُزعم أن السكان أُجبروا على المشاركة فيها. كما وردت تقارير عن الاجتماع الذي عقدته الرابطة الوحدوية من أجل التضامن والتنمية لمناقشة المؤتمر الوطني مع المجموعات التي يشملها اتفاق وقف إطلاق النار.

٣٠- وجمع المقرر الخاص، أثناء زيارته الأخيرة، الاستجلاءات الكافية حول رأي وموقف مجلس الدولة للسلم والتنمية وجهات أخرى، فيما يتعلق بخريطة الطريق، وبوجه خاص المؤتمر الوطني. وكانت له مناقشات مطولة مع رئـــيس لجنة تنظيم المؤتمر الوطني وأعضاء آخرين فيها. وعلم أن الهيئات الثلاث المذكورة أعلاه عقدت اجتماعها المشترك الأول في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. واستنتج أن المبادئ التي وضعها المؤتمر الوطني السابق، وعددها ١٠٤، ســـوف تشـــكل نقطة الانطلاق بالنسبة للمؤتمر الوطني؛ أي أن كل الأحزاب السياسية سوف تمكن من المشـــاركة في المؤتمـــر على قدم المساواة بوصفها أحد فئات المشاركين الثمانية المؤهلة للانتخاب؛ وأن انتخابات جديـــدة ســـوف تعقـــد وفقاً للدستور الجديد. ورداً على سؤاله المحدد بشأن مشاركة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطـــية، عـــلم المقرر الخاص أنه ينتظر أن تشارك الرابطة في المؤتمر الوطني على قدم المساواة مع الأحزاب السياســـية الأخرى، وأن الأمر يتوقف الآن على رغبة الرابطة في أن تعرض نفسها وتنضم إلى العملية. وحسب قراءة المقرر الخاص للدلالات التي تلقاها من مختلف من تحدث معهم، فهو يستبعد أن تراعى النتائج التي أسفرت عـــنها انـــتخابات عام ١٩٩٠. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تتبنى عملية المؤتمر الوطني تلك العناصر المؤدية إلى عملية حرة وشفافة وشاملة حقاً، تشرك جميع الأحزاب السياسية، والقوميات العرقية، وعناصر المجتمع المدني.

٣١- وبعد إنهاء بعثته، أحاط المقرر الخاص علماً أن وزير الشؤون الخارجية في ميانمار صرح، في اجتماع عقد في بانكوك في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، أن مجلس الدولة للسلم والتنمية حدد إطاراً زمنياً لتنفيذ خريطة الطـــريق، وأن بعـــض الخطـــوات التي تشتمل عليها خريطة الطريق، بما في ذلك اضطلاع المؤتمر الوطني بصياغة الدستور الجديد، سوف يجرى تنفيذها في عام ٢٠٠٤.

٣٢- ويـــدرك المقرر الخاص إلى أي مدى تصعب مهمة الجمع بين كل مكونات المجتمع في روح من الاحترام المتبادل والتعاون والمساواة، وهو يؤمن أن هذه الروح ينبغي أن تتجلى بصورة كاملة من خلال دستور ديمقراطي بعـــد ١٥ سنة من الفراغ الدستوري في ميانمار. فالدستور الأول اعتمد في عام ١٩٤٧، قبل الاستقلال، في حين

أدخل الدستور الثاني في عام ١٩٧٤ في ظل حكومة ني وين. ثم تخلت الحكومة العسكرية الحالية عن دستور عام ١٩٧٤ بعد توليها السلطة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨. غير أنه تعذر على المؤتمر الوطني السابق إنهاء أعمال صياغة الدستور الجديد بسبب انعدام الديمقراطية "الإجرائية" وانتهاكات حقوق الإنسان التي خضع لها المشاركون في المؤتمر، وكذلك انعدام بيئة عامة "مُخولة" في البلاد. وإذا أريد للمؤتمر الوطني أن يتجدد، يجب استخلاص العبر من الخبرات السابقة، ويجب أن تقتدي العملية بمبادئ حقوق الإنسان، كيما تضمن لها فرص النجاح. ومهما يكن من أمر، فإن أي مناقشة بشأن الديمقراطية ينبغي أن تراعي وتحترم المبادئ الأساسية الدولية المتعلقة بالديمقراطية وبحقوق الإنسان.

٣٣- وقد وثق المقررون الخاصون السابقون بصورة جيدة السجل التاريخي لانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة خلال ولاية المؤتمر الوطني السابق (١٩٩٣-١٩٩٦). فقد انتهكت بانتظام الحقوق الفردية للمشاركين في ذلك المؤتمر، مثل الحق في حرية التعبير، والاجتماع، وتكوين الجمعيات، والتنقل، والحق في الحماية من الاحتجاز التعسفي. وإذا كان مجلس الدولة للسلم والتنمية يريد تطوير عملية حقيقية للانتقال السياسي إلى حكومة ديمقراطية، هناك بعض المتطلبات الأساسية التي يجب الوفاء بها في مجال حقوق الإنسان. فالمندوبون في المؤتمر يجب اختيارهم بحرية، وينبغي أن يمثلوا التشكيلة الواسعة من الأحزاب السياسية ومجموعات الأقليات العرقية، وذلك حسب نسب تعكس النتائج التي أسفرت عنها انتخابات عام ١٩٩٠. ويجب أن يتمتعوا بحرية الكلام في المؤتمر (على سبيل المثال، دون الحصول على "ترخيص" مسبق من الرئيس)، والاجتماع مع الآخرين دون عوائق، وإحضار الوثائق والمواد الأخرى وتوزيعها. كما يجب أن يكونوا قادرين على الاعتراض بالطرق السلمية على الإجراءات وغيرها من القيود التي تضعها السلطات، والاحتجاج عليها. كما يجب أن يتمتع المندوبون بحرية التنقل، وبوجه خاص ألا يعزلوا في المضاجع وأن يتمكنوا من العودة إلى دوائرهم للتشاور أثناء انعقاد المؤتمر. ويجب الإحجام عن إيقافهم بسبب الأنشطة السلمية التي يضطلعون بها فيما يتعلق بالمؤتمر. كما يجب ألا تطرد الأحزاب السياسية والتجمعات الأخرى من المؤتمر بسبب ما تقول أو تدعو إليه بطريقة سلمية. وينبغي ألا تشطب الأحزاب السياسية من قائمة المشاركين في المؤتمر أو تحرم بأي صورة أخرى من المشاركة فيه.

٣٤- وفي سبيل خلق بيئة مخولة تفضي إلى تحول ديمقراطي ناجح، يجب احترام الحقوق والحريات السياسية. وسوف يساعد تنفيذ الإصلاحات التي حددها المقرر الخاص في تقاريره ورسائله إلى سلطات ميانمار فيما يتعلق بحقوق الإنسان في خلق مناخ أو بيئة ممكنة من شأنها أن تسمح بإجراء مناقشات مفتوحة وواسعة النطاق بين مجلس الدولة للسلم والتنمية، وكل الأحزاب السياسية، والقوميات العرقية، وممثلين عن عينة واسعة من قطاعات المجتمع المدني. ولهذا الغرض، يجب إزالة القيود المتبقية على حريات التعبير، والتنقل، والإعلام، والاجتماع، وتكوين الجمعيات، وإلغاء التشريعات "الأمنية" المتصلة بها. ويجب أن يعتبر الإفراج عن جميع السجناء السياسيين، وفتح مكاتب جميع الأحزاب السياسية، وإعادة فتحها، كأولوية عاجلة. كما يجب أن تتمتع كل الأحزاب السياسية

بحـــرية الاضـــطلاع بالأنشطة السياسية السلمية. وفي الوقت الراهن، هنالك حزب واحد قادر على الاضطلاع بأنشطته، وهو حزب الوحدة الوطنية، الموالي لمجلس الدولة للسلم والتنمية. أما الأحزاب السياسية التسعة المتبقية مـــن أصل عشرة أحزاب مسجلة بصورة قانونية، فهي قائمة بالاسم فقط، وذلك بسبب القيود المفروضة عليها. وينـــبغي أن تكف التوقيفات على أساس الأنشطة السياسية السلمية. ويجب أن تُرَدَّ على الفور لكل من داو أونغ سان سو كي وقادة وأعضاء الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية الآخرين حرية التنقل والنشاط السياسي لضمان مشاركتهم المبكرة في المرحلة الأولى من أعمال المؤتمر الوطني، إذا كان مجلس الدولة للسلم والتنمية جاداً بحق في سعيه إلى التحول الديمقراطي.

٣٥- وينبغي إدراج مبادئ حقوق الإنسان في الدستور الجديد لميانمار. وإذا كان الأمر من شأن شعب ميانمار أن يقـــرر هيكل حكومة بلده، فهنالك مبادئ محددة تتعلق بحقوق الإنسان وبسيادة القانون التي ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من أي دستور في القرن الواحد والعشرين. وينبغي أن تشتمل هذه المبادئ على ضمانات صريحة في مجال حقوق الإنسان، فيما يتعلق بكل من الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وعدم التمييز، واستقلال جهاز القضاء، وآليات المساءلة الأخرى؛ وسبل الانتصاف من إساءة الموظفين الحكوميين لاســـتعمال السلطة. ويزخر الإقليم بأمثلة عديدة عن الدساتير الجيدة، بما في ذلك دستور تايلند ودستور الفلبين، التي يمكن دراستها.

٣٦- ويلاحظ المقرر الخاص موافقة سلطات ميانمار من حيث المبدأ وعلى جميع الأصعدة، على اقتراحاته بإدراج حقوق الإنسان والحريات منذ المراحل الأولى لأي عملية تقود إلى التحول السياسي. ويرتقب المقرر الخاص إعطاء إشارات مقنعة عن زمن وكيفية تنفيذ هذه الإصلاحات المتعلقة بحقوق الإنسان، بما يؤكد التزام السلطات باتفاقها المعلن.

دال - ظروف الاحتجاز

٣٧- واصل المقرر الخاص، أثناء المدة المشمولة بالتقرير، رصد ظروف احتجاز السجناء السياسيين ومعاملتهم، وذلك في منشآت احتجاز كثيرة (للاطلاع عـــلى تقريـــره الســـابق بشـــأن هذا الموضـــوع، انظـــر الوثيقـــة E/CN.4/2003/41، الفقـــرات ٢١ إلى ٢٤). ويسره أن يبلغ أن السجناء السياسيين الذين استجوبهم في سجن اينسين أثناء بعثته الأخيرة، لم يخضعوا للمضايقة ولا التهديد أو العقاب نتيجة استجوابه لهم مباشرة أو عن طريق فريقه في آذار/مارس ٢٠٠٣. إلا أنه لا يزال قلقاً إزاء ممارسة ما يسمى بـ "الاستعلام" من طرف موظفي المخابرات العســـكرية، بالرغم من الدلالات التي تفيد بأن هذه الممارسة لم تعد منتظمة، وصارت تستخدم حالياً مع بعض السجناء السياسيين فقط، وأنها على ما يبدو، لا تنطوي على التهديد باستخدام العنف الجسدي.

٣٨- ويرحب المقرر الخاص بالتحسن الطفيف في ظروف احتجاز السجناء السياسيين المدانين في سجن انيسين منذ الزيارة التي قام بها في آذار/مارس ٢٠٠٣. فالسجناء الذين استجوبهم صاروا اليوم يحصلون على المجلات والصحف، بالإضافة إلى الكتب الدينية، ويحصل السجناء المسنون على الأدوية والرعاية الصحية بانتظام، رغم أنه يقال إن كمية الأدوية غير كافية في بعض الأوقات.

٣٩- ومع ذلك، لا تزال الشواغل قائمة إزاء التفاوتات فيما يتعلق بالظروف السائدة في المباني المختلفة، من حيث جودة الأغذية، وانعدام الضروريات الأساسية كالناموسيات، وكذلك ممارسة الحبس الانفرادي، والاحتجاز في مواقع بعيدة جداً عن بيوت السجناء، وانعدام الخصوصية أثناء الزيارات العائلية. فعلى سبيل المثال، يظل السجناء معزولين في زنزاناتهم والساحات المجاورة ولا يُسمح لهم بالتجول في الأروقة أو خارج المباني التي توجد فيها زنزاناتهم. وتُخلِّف هذه العزلة أثراً مدمراً، لا سيما بالنسبة للسجناء السياسيين المسنين. ولا يزال المقرر الخاص قلقاً جداً إزاء ممارسة التمديد في مدة احتجاز السجناء السياسيين الذين قضوا عقوبتهم بالسجن، عن طريق وضعهم تحت "الاحتجاز الإداري" بموجب المادة ١٠(أ) من قانون ١٩٧٥ المتعلق بحماية الدولة. ويستمر تطبيق هذه الممارسة حتى على السجناء المتقدمين في السن والمقعدين. ورغم أنه يسر المقرر الخاص أن يفيد بأن روحهم المعنوية تبقى قوية بالرغم من طول مدة حبسهم، فإنه يندد بهذه الممارسة بوصفها قاسية وغير مقبولة، ولا يمكنه أن يوافق رأي السلطات بأن هذا التدبير تنص عليه القوانين الوطنية. لذلك، يكرر من جديد توصيته بإلغاء مثل هذه التشريعات التي تتعارض تعارضاً واضحاً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٤٠- ويود المقرر الخاص أن يسجل قلقه إزاء استمرار إساءة معاملة المحتجزين قيد الحبس الاحتياطي، لا سيما في مراكز الاستجواب التابعة للمخابرات العسكرية، حسب ما تفيده بعض المعلومات. فلا يزال المحتجزون يخضعون لشتى أشكال سوء المعاملة الجسدية، كتعصيب أعينهم، وتكبيل أيديهم، وإجبارهم على الوقوف على ساق واحدة واليدان مرفوعتان إلى أعلى، أو ضربهم ليس فقط بالأيدي وإنما بعصيّ الخيزران/المطاط. وبالإضافة إلى ذلك، تظل الممارسات التي تصل إلى حد "التعذيب النفسي" أثناء الحبس الاحتياطي منتشرة أيضاً، وتقترن بالحرمان من النوم، وأحياناً من الغذاء أيضاً، أثناء الاستجوابات، ورفض تقديم الرعاية الطبية اللازمة.

٤١- ولا يزال المقرر الخاص يشعر بقلق شديد إزاء حالة المحتجزين الذين يبقون في الحبس الانفرادي إما أثناء مدة الحبس الاحتياطي أو خلال المحاكمة. وقبل المحاكمة وأثناءها، لا يُسمح لهم بتلقي الزيارات، وأحياناً حتى الطرود التي تبعثها إليهم أسرهم. وفي معظم الحالات، لا تعلم الأسر بمكان وجودهم. وتفصل بين تاريخ الإيقاف وبداية المحاكمة فترة طويلة جداً من الزمن. وفي حالات عديدة، لا يعلم المحتجزون بالتهم الموجهة إليهم إلا عند بداية محاكمتهم. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال المحتجزون السياسيون يُحرمون من الحق في محاكمة عادلة. وفي معظم

الأحـــيان، لا يمكنهم الحصول على محامي أو، إذا أمكن لهم ذلك، فلا يُمنح لهم الوقت الكافي لاستشارة محاميهم والإعداد كما ينبغي لدفاعهم. وفي معظم الحالات، لا يلتقون بمحاميهم إلا أثناء المحاكمة.

٤٢- وفـــيما يتعلق بسجناء الحق العام، يشعر المقرر الخاص بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بقيام ممارسات يمكن وصـــفها بظروف احتجاز لا إنسانية. ويقال إن سجناء الحق العام يُستخدمون كحمّالين، ولا يمكنهم أن يجنّبوا أنفسهم ذلك إلا إذا توفرت لهم الموارد المالية لإرشاء موظفي السجن. وتلقى المقرر الخاص تقارير تفيد بأن وزارة الداخلية تسلِّم، على ما يبدو، بهذه الممارسة، إذ إنها تذكر بسجلاتها الرسمية عبارة "مخيمات الحمّالين".

هاء - العنف الديني

٤٣- لا يـــزال المقرر الخاص قلقاً إزاء التقارير عن حالات التعصب الديني في ميانمار. وتناول المقرر الخاص بالتفصيل حالات العنف ضد المسلمين المُبْلغ عنها في عام ٢٠٠١ (انظر الوثيقة E/CN.4/2002/45، الفقرات ٦٦ إلى ٦٨).

٤٤- وفي عـــام ٢٠٠٣، أفـــادت بعض التقارير أن أحداثاً متصلة بالتعصب الديني اندلعت في أيار/مايو، وأن العنف الديني تصاعد في مختلف أنحاء البلاد منذ تشرين الأول/أكتوبر، بما في ذلك، حسب التقارير الواردة، إضرام الـــنار في القـــرى والمســـاجد والبيوت، وقتل الأشخاص وإصابتهم. ويقال إن أعمال العنف الديني هذه نُفِّذت بالأســـاس ضـــد الجماعات المسلمة، وجاءت نتيجة تحريض متعمد. وحسب بعض التقارير، استُخدم أثناء هذه الأحداث أشخاص مقنَّعون في ثوب رهبان يقال إن بعضهم كانوا يحملون هاتفاً جوالاً وسلاحاً نارياً. كما تلقى المقرر الخاص معلومات تفيد بأن السلطات لم تتخذ، على ما يبدو، أية إجراءات قانونية، بما في ذلك التحقيقات، بالرغم من الشكاوي التي رُفعت إلى السلطات المختصة. وتفيد بعض التقارير بتشريد الجماعات المسلمة نتيجة لهذه الأحداث. وتمكن المقرر الخاص، أثناء بعثته الأخيرة، من التحقق من طبيعة هذا العنف ومصدره. لذلك، يود أن يشير إلى أنه يتعذر عليه، في هذه المرحلة المبكرة جداً، أن يجزم إن كانت مظاهر التعصب والعنف الديني الأخيرة مجرد أحداث دورية لا يمكن قبولها البتة، أم أنها تكتسي بعداً سياسياً.

٤٥- ولا يزال المقرر الخاص يتلقى تقارير عن التمييز الفعلي على أساس الدين. فعلى سبيل المثال، تفيد التقارير أن المسلمين يخضعون للتمييز فيما يتعلق بفرص العمل، وأن الذين يعملون في الخدمة المدنية لا يحصلون عادة على ترقية. كما يواجه المسلمون صعوبات أكبر للحصول على وثائق تحديد الهوية إذا أعلنوا عن دينهم، ولا يتمتعون بالحرية الكاملة في إنتاج وتوزيع الكتب الإسلامية والمنشورات الأخرى.

٤٦- وعَلِـــم المقرر الخاص، أثناء مناقشاته مع الحكومة حول هذه المسألة، أن السلطات قد اتخذت مبادرات عديـــدة لحمايـــة الأقلـــيات الدينية من التمييز والأذى، سواء أكانوا مسلمين أو معتنقين لديانات أخرى، وأن الإجراءات اللازمة اتُخذت ضد "الرهبان البوذيين غير المنضبطين" بموجب القوانين القائمة.

واو- التقييم المستقل للحالة في ولاية شان

٤٧- لا يـــزال المقـــرر الخـــاص قلقاً إزاء الادعاءات المستمرة بالانتهاكات الخطرة لحقوق الإنسان في مناطق الأقليات العرقية، بما فيها ولاية شان. وبالرغم من جهوده في سبيل متابعة الاضطلاع بالتقييم المستقل الذي اقترح إجراؤه في ولاية شان (انظر الوثيقة E/CN.4/2003/41، الفقرات ٣٥ إلى ٤١، والوثيقة A/58/219، الفقرات ٢٧ إلى ٣٦)، لم يُتوصل حتى الآن إلى اتفاق بشأن طرائقه المقترحة.

٤٨- وأثناء الزيارة الأخيرة التي قام بها المقرر الخاص إلى ميانمار، أفادته السلطات بأسباب تأخرها عن الرد على الطـــرائق التي اقترحها. وترى الحكومة أن بعض الأحكام تُعد إما متدخلة إلى حد بعيد، أو هي غير قابلة للتنفيذ بالنظر للحالة الأمنية على أرض الواقع. لذلك، من الضروري مواصلة المشاورات مع مكتب المخابرات العسكرية من أجل تقييم الاقتراح.

٤٩- وأثـــار المقـــرر الخـــاص المسألة مع الموظفين المعنيين في المخابرات العسكرية. وسلَّم لهم شخصياً تقريره المرحـــلي الأخـــير الـــذي يتضمن، في جملة أمور أخرى، الطرائق المقترحة مرفقة بقائمة مفصلة عن اتصالاته مع السلطات في ميانمار بشأن مسألة تقييم الحالة في ولاية شان.

٥٠- ويغتنم المقرر الخاص هذه الفرصة ليسجل مرة أخرى أهمية هذا التقييم بالنسبة لشعب ميانمار، ويكرر من جديد استعداده للاضطلاع به. ويأمل أن تولي حكومة ميانمار تقريره العناية اللازمة، كما دعت إلى ذلك الجمعية العامة في قرارها الأخير رقم ٢٤٧/٥٨ بشأن هذه المسألة.

زاي - الأطفال الجنود

٥١- واســـتمر المقـــرر الخاص، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، في متابعة مسألة الأطفال الجنود (انظر الوثيقة E/CN.4/2003/41، الفقرات ٣١-٣٤). ويود المقرر الخاص أن يعرب عن قلقه الشديد إزاء التقارير الواردة عن الأولاد المجـــندين قسراً في ميانمار أثناء السنة أو السنتين الأخيرتين. وتتراوح أعمار هؤلاء الأطفال الذين أرسلوا لدعم الأنشطة العسكرية في بعض المناطق الإثنية بين ١٤ و١٦ عاماً. ونظراً لصغر سنهم، يبدو أن هؤلاء الأطفال لا يشاركون مباشرة في المعارك، وإنما يكلفون بمهام الحراسة أو نقل المعدات العسكرية. وفي النهاية، قبضت عليهم مجموعـــات مسلحة ونقلتهم إلى تايلند. وثمة حالياً قلق بالغ بشأن سلامتهم وسلامة أسرهم. لذلك، يحث المقرر الخاص الأمم المتحدة، بالتعاون مع السلطات التايلندية المختصة، على الإسراع بإيجاد حلول إيجابية لهذه الحالات.

٥٢- وفي انتظار إجراء تقييم متعمق أكثر في هذا الميدان، لا يمكن للمقرر الخاص أن يبلغ عن الأبعاد الصحيحة لممارســـة التجنـــيد القســـري للأطفال في ميانمار. ومع ذلك، فإن الدلالات المقلقة التي كشفها توحي بأن هذه

الممارسة قد تكون منتشرة في صفوف القوات الحكومية وكذلك في صفوف الجيوش المتمردة. وفي هذا الصدد، يكرر المقرر الخاص توصياته المضمنة في التقرير المشار إليه أعلاه، ويرحب بالدعوى التي وجهتها حكومة ميانمار إلى الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح للقيام بزيارة إلى تايلند.

حاء - التدريب العسكري الإجباري للمدنيين

٥٣- يشعر المقرر الخاص بقلق شديد إزاء التقارير عن انتشار التدريب العسكري القسري للمدنيين. وتبقى الأسس القانونية لهذا التدريب وأغراضه غير واضحة. ويبدو أن هذا التدريب أصبح منتظماً منذ أيار/مايو ٢٠٠٣، ويشمل موظفي الحكومة وأسرهم وكذلك السكان عامة (أي من لا صلة لهم بالوظيفة العامة). ويُزعم أن على كل بلدة أن تبعث عدداً محدداً من الأشخاص لإجراء هذا التدريب، وأساساً الرجال الذي تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٤٠ سنة، ولكن هذا الإجراء يشمل النساء أيضاً في بعض الأحيان. ويقال إنه يجب على المدنيين أن يحضروا هذا التدريب لفترة شهر على أساس بعض الوقت، أو لفترة أسبوعين على أساس التفرغ، وأن يتكبدوا ما ينتج عن تغيبهم عن العمل من ضيق اقتصادي. وعلاوة على ذلك، يطلب منهم، في بعض الحالات، تحمل تكلفة التدريب والسلاح، مثل عصي الخيزران. وبعد نهاية التدريب، تسجل أسماؤهم كيما يستدعون من جديد عند الاقتضاء. ويبدو أن هذا التدريب يختلف عن فكرة الميليشيات الشعبية، التي تعود إلى عقود مضت، ذلك أنه يشدد على تنمية المهارات التنظيمية ("التعبوية") أكثر منها على المهارات العسكرية.

ثالثاً - مسائل أخرى

ألف - التعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري وأعضاء الجهات الأخرى المعنية بتقديم المساعدة

٥٤- إن معاناة المستضعفين في ميانمار أمر لا شك فيه. ويعي المقرر الخاص الأنشطة التي تضطلع بها الجهات المقدمة للمساعدة من أجل معالجة المعاناة في مجالات مثل الصحة، والحماية، والتعليم، والتوظيف. والحاجة تدعو إلى القيام بالمزيد؛ فلا يمكن القبول بأن يدفع المستضعفون في ميانمار ثمن سياسات اقتصادية لا تركز بما فيه الكفاية على الفقراء. ويرحب بمبادرة فريق الأمم المتحدة القطري بتحديد ملامح نقاط الضعف في ميانمار، ومن ثم تصميم استراتيجية لمعالجتها.

٥٥- وتابع المقرر الخاص في تقاريره المختلفة الحالة فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقام أثناء بعثته الأخيرة بزيارة إلى المعرض المفتتح مؤخراً حول فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ليطلع على الجهود المبذولة من مختلف الشركاء المعنيين بتقديم المساعدة الإنمائية لمعالجة النتائج الاجتماعية لفيروس نقص المناعة

البشـــرية /الإيـــدز. وأُعجب بمدى وعي الحكومة بالمشكلة وتعاونها مع الجهات المعنية بتقديم المساعدة الإنمائية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. كما أعجب بالعدد الكبير من أطفال المدارس الحاضرين في المعرض، وبمشاركة الرهبان في إذكاء الوعي بهذا الموضوع.

٥٦- ويســـر المقرر الخاص الإبلاغ عن أن الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا منح لميانمار مبلغ ٩٨,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على مدى خمس سنوات. ويشجع المقرر الخاص الحكومة بقوة على اغتنام هذه الفرصة لتعزيز تعاونها مع فريق الأمم المتحدة القطري.

٥٧- وأعجب المقرر الخاص بالعمل الذي أنجزه مجتمع الأمم المتحدة وشركاؤها في ميانمار، بما في ذلك التعاون بين مفوضية شؤون اللاجئين ولجنة حقوق الإنسان في ميانمار لتدريب موظفي الحكومة في مجالات حقوق الإنسان. ويعـــد هذا التعاون الأول من نوعه بين الأمم المتحدة والسلطات في ميانمار. ويرحب المقرر الخاص أيضاً بالحوار القائم بين مفوضية شؤون اللاجئين والحكومة بشأن مسألة العمل القسري في ولاية راخين. وقد أثمر هذا التعاون تغيراً موضعياً في السياسات العامة إضافة إلى تراجع العمل القسري في الفترة بين ٢٠٠١ و٢٠٠٣. ونظراً للتقدم المحرز في ولاية تراخين، الذي لم تحصل السلطات المختصة حتى الآن على الاعتراف الكامل به، فإن المقرر الخاص يشجع الحكومة على تكرار هذه النجاحات في جهات أخرى من البلد بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة العمل الدولية.

٥٨- ويود المقرر الخاص أن يقترح على فريق الأمم المتحدة القطري استكشاف أشكال إضافية للتعاون، مثل الـــتعاون في مجال الإصلاحات الاقتصادية والخيارات المعيشية المستدامة، إذا ما أفضى التحول السياسي إلى نتيجة إيجابية.

٥٩- ويلاحظ المقرر الخاص أن مجلس الدولة للسلم والتنمية استمر في التعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية. وأحاطت حكومة ميانمار المقرر الخاص علماً بأن لجنة الصليب الأحمر الدولية قامت، أثناء بعثته الأخيرة، بـ ٢٣٤ زيـــارة إلى مرافق السجون. ويرحب بموافقة مجلس الدولة للسلم والتنمية على اقتراح قدمته لجنة الصليب الأحمر الدولية، وتدعمه ولاية المقرر الخاص، لضمان وجودها في ولايات ومقاطعات عديدة تأثرت بالصراعات.

باء- آثار العقوبات

٦٠- صرح المقرر الخاص مراراً عديدة أن فرض العقوبات هي مسألة تخص سياسات الدول الأعضاء، وأنه يعتبر أن لا دور لـــه في تقديم النصح للحكومات بشأن هذه المسألة. ومع ذلك، يرى من واجبه أن يلاحظ أن ميانمار تخضـــع للعقوبـــات منذ ١٤ سنة، وأن الولايات المتحدة الأمريكية فرضت عليها عقوبات جديدة في تموز/يوليه ٢٠٠٣، تقضـــي بوضع قيود إضافية على التأشيرات التي تمنح للشخصيات التابعة للسلطات الحكومية في ميانمار،

التي ترغب في السفر إلى الولايات المتحدة، إلى جانب تجميد الأصول، وحظر الواردات، والأهم من ذلك، منع أي مواطن أمريكي من تقديم الخدمات المالية، بما في ذلك تحويل الأموال والتسهيلات التجارية.

٦١- وأحاط المقرر الخاص علماً بتقرير ومعلومات قدمتها وزارة خارجية الولايات المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ إلى لجنة العلاقات الدولية التابعة للكونغرس الأمريكي فيما يتعلق بآثار العقوبات. وتفيد التقارير أن هذه التدابير، وبوجه خاص حظر الخدمات المالية، أدت على الفور إلى اختلال الاقتصاد في ميانمار. وقد تأثر قطاع الملابس أكثر من أي قطاع آخر بحظر الواردات، ولم تفلح الحكومة، أو هي لم ترغب، في مساعدة المؤسسات التجارية المتضررة أو موظفيها. وكان الحظر المفروض على الواردات من ميانمار قد أدى آنذاك بالفعل إلى تسريح ٣٠ ٠٠٠ إلى ٤٠ ٠٠٠ عامل في صناعة الملابس، وكانت التقديرات تشير إلى أن ١٠٠ ٠٠٠ شخص آخر كانوا معرضين لفقدان وظائفهم. ولوحظ أن هذا الوضع قد يؤدي إلى ارتفاع البطالة وتزايد عدد المهاجرين الاقتصاديين الباحثين عن عمل غير شرعي داخل ميانمار أو عبر الحدود في تايلند أو الصين. ومعظم هؤلاء الأشخاص من النساء الشابات اللائي لا يملكن أي وسيلة أخرى لكسب عيشهن، وسيجبر البعض منهن على تجارة الجنس والبغاء، إما قسراً أو خداعاً.

٦٢- وتلقى المقرر الخاص، أثناء بعثته الأخيرة، معلومات إضافية من مصادر موثوقة فيما يتعلق بآثار العقوبات. ويُزعم أن تعليق الصادرات إلى الولايات المتحدة، بالإضافة إلى مقاطعة المستهلكين في أوروبا، والحالة الاقتصادية العامة الكئيبة بالنسبة لأصحاب الصناعات والمستثمرين الأجانب، أدت إلى غلق ما لا يقل عن ٦٢ مصنعاً، معظمها في قطاع الملابس، في بلدتي هلانغ تاربار وجنوب داغون في يانغون، مما خلف حوالي ٥٠ ٠٠٠ عاطل عن العمل، أغلبيتهم الواسعة من النساء اللائي يمثلن في حالات عديدة المعيل الوحيد للأسرة. ويبدو بالفعل أن النساء والفتيات معرضات إلى حد بعيد لخطر الاتجار بهن واستغلالهن أو الالتحاق بصفوف المهاجرين غير الشرعيين، لا سيما اللائي تركن قراهن بحثاً عن العمل في تلك المصانع واللائي يجدن أنفسهن الآن دون عمل ودون مكان يذهبن إليه. ويود المقرر الخاص أن يكرر من جديد أن هذه الحالات هي مجرد استنتاجات أولية عن أثر العقوبات على حياة المستضعفين في ميانمار، وأن العقود الطويلة من الإدارة الاقتصادية السيئة تحت إشراف السلطات الحكومية في ميانمار هي عامل هام في المشقة التي يصفها التقرير. ومع ذلك، يود المقرر الخاص أن يشجع الجهات المعنية بتقديم المساعدة الإنمائية على رصد التطورات في هذا المجال عن كثب، لا سيما في سياق تحديد نقاط الضعف وتصميم استراتيجية لمعالجتها.

رابعاً - الملاحظات الختامية والتوصيات

٦٣- بالـــرجوع إلى الفترة بين أيار/مايو ٢٠٠٢ وأيار/مايو ٢٠٠٣، عندما كان بعض الناس يحدوهم الأمل، رغم امتزاجه بالشكوك، فقد أحس المقرر الخاص بأن فرص عديدة قد فوتت من أجل البناء على جهود بناء الثقة السابقة. كما أن انعدام روابط الثقة المتبادلة المتينة بما فيه الكفاية، قد أدى إلى الارتياب بدلاً من نمو الثقة.

٦٤- ويـــود المقـــرر الخاص أن يلاحظ أنه لا يزال يركز اليوم على العديد من المسائل ذاتها التي كان قد ركز عليها عند تعيينه، ذلك أن التقدم المحرز منذ تلك الفترة حتى النصف الأول من عام ٢٠٠٣ لم يكن كافياً وإن كان مشجعاً، وكذلك لأن أحداث ٣٠ أيار/مايو أدت إلى تردي حالة حقوق الإنسان في ميانمار. ويكرر من جديد أن المهمة الأولى لأي حكومة هي أن تضمن الرفاه لشعبها، مع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية كما ينبغي. وهـــذه المهمـــة لا تقل أهمية عن ضمان السلم والاستقرار في البلد، وتمثل شرطاً مسبقاً لتحقيق العدالة والتنمية المستدامة في أي جهة من العالم. وفي هذا الصدد، يطلب المقرر الخاص إلى مجلس الدولة للسلم والتنمية أن يتوخى بجدية تنفيذ التوصيات المضمنة في تقاريره فيما يتعلق بالإصلاحات في مجال حقوق الإنسان.

٦٥- ويطلـــب المقرر الخاص، شأنه في ذلك شأن الجمعية العامة، إلى السلطات في ميانمار أن تشرع في إجراء تحقيق كامل ومستقل في حادثة ديباين، بالاعتماد على التعاون الدولي. وينبغي الإعلان عن النتائج التي يسفر عنها التحقيق، كما ينبغي مساءلة الجهات المسؤولة عن ذلك، وجبر الضحايا. ويجب أيضاً أن يحصل الذين يتعاونون من أجل إثبات الحقيقة فيما يتعلق بحادثة ديباين على ضمانات بأنهم لن يتعرضوا للقصاص أو الترهيب.

٦٦- ولعكس هذا الاتجاه نحو التراجع، ينبغي الإفراج فوراً وبدون شروط عن كل الذين هم قيد الاحتجاز أو الإقامة الجبرية منذ ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي توخي التعويض للضحايا الذين بقوا على قيد الحياة ولأسر الذين فارقوا الحياة، كما ينبغي أن تفتح من جديد مكاتب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية.

٦٧- ويؤكد المقرر الخاص من جديد، كما أعرب عن ذلك في اجتماعاته مع مجلس الدولة للسلم والتنمية، على ضرورة استرداد داو أونغ سان سو كي وقادة وأعضاء الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية الآخرين حرية التنقل والأنشطة السياسية على الفور. وسوف يساهم هذا القرار في ضمان مشاركتهم المبكرة في الأطوار الأولى للمؤتمر الوطني، مما سيبعث بإشارة قوية على أن مجلس الدولة للسلم والتنمية جاد بحق في سعيه إلى التحول الديمقراطي.

٦٨- واعتـــبر بعـــض أعضاء المجتمع الدولي تعيين الوزير الأول الجديد في آب/أغسطس ٢٠٠٣، وإعلانه عن خريطة الطريق التي تشتمل على سبع نقاط، بمثابة المبادرة الإيجابية على درب عملية التحول السياسي. ويرى المقرر الخاص أن الاقتراح السياسي الراهن لمجلس الدولة للسلم والتنمية، الذي يضع خريطة طريق باتجاه الانتقال السياسي

نحـــو نظام مدني، يجب أن يكون مصحوباً بتغييرات حقيقية وملموسة على أرض الواقع نحو عملية حرة وشفافة وشاملة حقاً، تشرك جميع الأحزاب السياسية، والقوميات العرقية، وعناصر المجتمع المدني.

٦٩- وإن أي عمليـــة انـــتقال سياسي نحو الديمقراطية لا ترسخ بثبات مبادئ حقوق الإنسان بوصفها فكرة أساســـية، سيكون محكوم عليها بالفشل: هذا هو الدرس الرئيسي المستخلص من حالات عديدة للتخلص الناجح مـــن الأنظمة العسكرية في جميع أنحاء العالم. وإن المقرر الخاص مقتنع، كما أعرب عن ذلك لمن تحدث معهم في مجلس الدولة للسلم والتنمية، بأن مبادئ حقوق الإنسان يجب أن توجه خريطة الطريق، ليس فقط في جوهرها أو في مراحلها النهائية، وإنما أيضاً على امتداد عملية تنفيذها بأكملها، بداية من الخطوات التحضيرية.

٧٠- ويعـــتقد المقـــرر الخاص أن أكثر المتطلبات الأساسية إلحاحاً اليوم هي إزالة القيود المتبقية على حريات التعبير، والتـــنقل، والإعلام، والاجتماع، وتنظيم الجمعيات؛ وإلغاء التشريعات "الأمنية" المتصلة بذلك؛ وفتح وإعادة فتح مكاتب كـــل الأحزاب السياسية في شتى أنحاء البلاد. وسوف تساعد هذه المبادرات في خلق مناخ أو بيئة مُخولة سوف تسمح بإجـــراء نقاشـــات مفتوحة وواسعة النطاق بين مجلس الدولة للسلم والتنمية، وكل الأحزاب السياسية، والقوميات العرقية، والمجتمع المدني. كما يؤمن المقرر الخاص بضرورة تطبيق المبادئ ذاتها على تسيير أعمال المؤتمر الوطني كيما يضمن له النجاح.

٧١- ويؤكـــد المقـــرر الخـــاص من جديد، ومرة أخرى، على ضرورة الإفراج الفوري واللامشروط عن كل السجناء السياسيين. ويرى أنه يمكن للحكومة الاعتماد على التجربة الماضية التي اكتسبتها ميانمار في مجال العفو السياسي، وأن العفو العام سوف يمثل الطريق الأفضل وهو الإفراج عن كل السجناء السياسيين كيما يتسنى لهم أداء دور إيجابي في عملية الانتقال السياسية المقبلة.

٧٢- وينـــبغي على كل الجهات أن تستخلص العبر والدروس اللازمة، والمعارف المطبقة من طرف من يهمهم حقاً مستقبل ميانمار. وإن الجبر الفعال لانتهاكات حقوق الإنسان يعطي على الدوام وجهة أخلاقية تقود البلد على درب المصالحة وإرساء الديمقراطية. وقد آن الأوان لتستأنف كل الجهات المهتمة الحوار وتسعى إلى تعزيز التفاهم المتبادل.

الحواشي

(١) أو أونغ شو - وأو نيونت واي - وأو سو مينت.

(٢) ســـافر الموظفـــون العـــاملون في الفـــريق التابع للمقرر الخاص إلى ماي سوت في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

(٣) التقى المقرر الخاص باثنين منهم (أي مينت وني مين) أثناء زيارته الأخيرة إلى سجن اينسين، كما هو مبين في المرفق.

المرفق

قائمة المحتجزين الذين استجوبهم المقرر الخاص في سجن اينسين (في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣)

١- ماي وين مينت

٢- ماونج ماونج لاي

٣- وينج كوكو

٤- لوين كو لات، ويُعرف أيضاً بـ وين كو

٥- يو آي مينت

٦- آي كيو، ويُعرف أيضاً بـ مونيوا آونغ شين

٧- يو تون مينت

٨- يو هتوي مينت

٩- ناندا سير أونج، ويُعرف أيضاً بـ سيت كو أونج

١٠- يو ني وين

١١- ماي هنين كي، ويُعرف أيضاً بـ داو ني

١٢- يو نانج مين كي

١٣- يو كياو سون

١٤- يو ساو نانج نانج

١٥- الدكتور تان نيان

١٦- يو وين تين

١٧- يو تو واي

١٨- يو تو بو

١٩- يو هلا مين

- - - - -